هل تنحاز وزارة العدل ضد موظفيها وهل التفرقة بين محامي الدولة والقضاة شرعي ودستوري؟

العكام لـ«الوطن»: هناك معاملة تمييزية مجحفة بحق محامي الدولة

محامو الدولة الـ612 حصلوا 2,5 تريليون ليرة خلال ثلاث سنوات للخزينة

محمد منار حميجو

جدل كبير أثاره العديد من محامي إدارة قضايا الدولة حول مشروع القانون المتعلق بصندوق اللصيقة القضائية الذي أقره مجلس الشعب في الأسبوع الماضي، والذي أخرج بموجبه محامي الدولة من الاستفادة من تعويض اللصيقة، فاعتبر المحامون الشاكون في شكواهم أن حق محامي الدولة في صندوق اللصيقة هو حقٌ أصيل وثابت منذ إحداثه في عام 2002 وجعله مشتركاً مع القضاة.

وأضافوا: كما أن محامي الدولة يسهمون بنسبة تزيد على 60 بالمئة من عائدات صندوق اللصيقة من خلال الرسوم التي تؤديها الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي والتي تمثلها إدارة قضايا الدولة، ولاسيما بعد إضافة المصاريف إلى الجهات التي تمثلها، الأمر الذي يجعل محامي الدولة مستحقين لعائداتهم حقاً وقانوناً.

واعتبر محامو الدولة الشاكون أن هذا المشروع مخالف لقانون إدارة قضايا الدولة وقانون السلطة القضائية وجميع القوانين النافذة ذات الصلة، كما أنه مخالف لقانون إحداث صندوق اللصيقة «المشترك» لعام 2002 وكل تعديلاته اللاحقة والتي نصت جميعها على التمائل الوظيفي التام بين القضاة ومحامي الدولة والذي أكدته وزارة العدل في كل قراراتها وآخرها عندما استندت إلى المادة 9ـا من قانون إدارة قضايا الدولة في إعلانها منذ أيام عن مسابقة لإدارة قضايا الدولة.

وأضافوا: إن اللجنة الدستورية والتشريعية في الدور التشريعي الفائت رفضت مشروع القانون وأعادته إلى وزارة العدل لتعديله وإنصاف السادة محامي الدولة نتيجة لوجود العديد من المخالفات، مشيرين إلى أن المقترحات كانت مزاجية تفتقر إلى الموضوعية والأسس القانونية فتراوحت نسب استحقاق محامي الدولة ابتداء بتخفيض نسبة الاستحقاق إلى 50 بالمئة ومن ثم إلى 60 بالمئة من دون أي أسس قانونية أو واقعية تراعي حجم أو طبيعة عمل محامي الدولة وانتهاء بمشروع لا يشكل 10 أو 20 بالمئة من حجم عائدات صندوق اللصيقة القضائية تحت مسمى صندوق مشترك لمحامي الدولة.

ورأى المحامون الشاكون أن الصندوق المشترك لمحامي الدولة الذي طرحته وزارة العدل كبديل عن إخراج محامي الدولة من صندوق اللصيقة هو صندوق وهمي مستحيل التنفيذ على أرض الواقع، بالإضافة إلى أن قضايا التحكيم خاصة بمجلس الدولة حسب قانونه النافذ الأمر الذي يجعل عائدات الصندوق المزعوم في حال تم تنفيذه لا تشكل نسبة 10 أو 20 بالمئة من عائدات صندوق اللصيقة، وبالتالي فإن التعويض لن يكون عادلاً.

ولفتوا إلى أن عدد القضاة في سورية يزيد على أربعة آلاف قاض، في حين أن عدد محامي الدولة لا يزيد على ستمئة محامي دولة، الأمر الذي يجعل حرمانهم من هذا التعويض مهدداً لهم في لقمة عيشهم من دون أن يكون له أثر كبير بالنسبة للقضاة نظراً للتفاوت الكبير بين أعدادهم، كما أنه يحظر عليهم ممارسة أي عمل سوى عملهم، الأمر الذي يجعل رواتبهم وتعويضاتهم مصدر دخلهم الوحيد.

وأكد المحامون في شكواهم أنه منذ إحداث إدارة قضايا الدولة في سورية عام 1959 وحتى تاريخه نصت جميع القوانين والنصوص التشريعية والاجتهادات القضائية على المساواة التامة بين القاضي ومحامي الدولة في كل الحقوق والمزايا المالية وفي مختلف أوضاعهم الوظيفية الأخرى، مشيرين إلى أن نهج هذا المساواة متبع أيضاً في تشريعات الدول التي لديها إدارة أو هيئة لقضاء الدولة.

وبينوا أن المشرع عندما أحدث الصندوق المشترك لعام 2002 ومنح محامي الدولة الحق في الاستفادة منه بالتساوي مع القاضي كان ذلك على تماثل الأوضاع الوظيفية لهما بحكم القانون وليس بناء على تسمية «قاض» وهذا التماثل مازال نافذاً حتى تاريخه، حتى إن معظم محامي الدولة تم تعيينهم أصلاً بناء على مسابقات تعيين قضاة الحكم والنيابة العامة نتيجة لوجود هذا التماثل.

ولفتوا إلى أن عمل محامي الدولة فني ذو طبيعة قضائية وفق ما ورد في كتب وزارة العدل نفسها فهو يدافع عن المال العام شأنه في ذلك شأن قاضي النيابة العامة الذي يدافع عن الحق العام، وبالتالي فإن خطورة عمل محامي الدولة ومسؤوليته المتمثلة بحماية المال العام لا تقل خطورة عن عمل القاضي بدليل أن القانون أخضع كلاً منهما الجهة التفتيشية ذاتها «التفتيش القضائي» وطبق عليهما العقوبة المسلكية ذاتها.

وبينوا أنه ما يتم تداوله على أن حجم عمل محامي الدولة قليل وأن دعاوى الدولة خاسرة هو كلام عار عن الصحة وتدحضه الإحصائيات الرسمية لعمل الإدارة، ففي السنوات الثلاث الأخيرة فقط ترافع محامو الدولة وعددهم 612 محامياً بأكثر من 1ـ1 مليون دعوى، وصدرت فيها أحكام لمصلحة الدولة بمجموع بلغ 2ـ5 تريليون ليرة سورية و809 ملايين دولار و770 مليون يورو.

وأكد المحامون الشاكون أنه لم يصدر أي قانون يعدل من مهام محامي الدولة أو تخفيض من مسؤوليتهم حتى يبرر تخفيض تعويضاتهم.

من جهته رأى أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العكام أن استبعاد محامي إدارة قضايا الدولة من تعويض اللصيقة القضائية تعتبر معاملة تمييزية مجحفة بحقهم بالمقارنة مع القضاة، مشيراً إلى أن اللصيقة القضائية حسب مشروع القانون تمت مضاعفتها 20 ضعفاً للقضاة عما كانت عليه سابقاً، على حين لم يمنح محامو الدولة سوى تعويضاً يصل في أقصاها إلى 150 بالمئة من راتبه، وهذا يعني مضاعفة تعويضاتهم مرة ونصف المرة فقط.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف العكام: هذا تمييز ضد محامي الدولة في المعاملة على الرغم من أن لمحامي الدولة دوراً كبيراً في حماية المال العام وفي تمثيل الدولة في الدعاوى المرفوعة عليها أو لمصلحتها في القضاء، وبالتالي اعتقد بأن شعورهم بالإجحاف في هذه الطريقة سوف يؤثر على المال العام وعلى إدارة قضايا الدولة في ممارسة دورها.

وأشار إلى أن لمحامي الدولة حق أصيل في اللصيقة القضائية، معتبراً أن مشروعات القوانين التي تم إقرارها في مجلس الشعب الأسبوع الماضي هي ليست مخالفة للدستور، ولكن عاملت محامين الدولة معاملة تمييزية مجحفة بحقهم، ولا يجوز من مبدأ العدالة والإنصاف أن يعاملوا هذه المعاملة التمييزية.

محامون في إدارة قضاية الدولة: الصندوق البديل عن اللصيقة القضائية وهمي ومستحيل التنفيذ

بشكل إسعافي إلى وزير الصحة.. مشافي اللاذقية تفتقر إلى الأدوية والمستلزمات الطبية

عضو مكتب تنفيذي: قرار الاستجرار المركزي للأدوية أثر سلباً على المشافي

اللاذقية– عبير محمود

يطالب مواطنون في محافظة اللاذقية بضرورة تأمين الأدوية للأمراض المزمنة وأدوية علاج السرطان في المشافي العامة بظل ارتفاع أسعارها بشكل كبير في الصيدليات.

ويشير العديد من المواطنين إلى وجود شح كبير في الأدوية والمستلزمات الطبية ضمن المشافي، ما يضطر ذوي المريض إلى شرائها من خارج المشفى ما يزيد الأعباء المادية عليهم بشكل كبير.

وسط تساؤلات عن كيفية توفر كافة الأدوية وكل ما يلزم للأعمال الجراحية في «السوق» وعدم توافرها في المشافي العامة، مطالبين الجهات المعنية بالقطاع الصحي والرقابي بتدقيق هذه المفارقات لمنع استغلال المواطن خاصة من ذوي الدخل المحدود لعدم القدرة على الطبابة في المشافي الخاصة ولا في العيادات، ويبقى بنتظر أمل العلاج في المشافي العامة التي كانت مجانية ويتوافر فيها كل دواء في السابق.

وأضاف مواطنون: إنه بين الحين والآخر في المشافي الحكومية تتعطل الأجهزة الخاصة بالتصوير الشعاعي من رنين مغناطيسي وطبقي محوري وأجهزة تصوير خاصة بمرضى السرطان، ما يضطر المريض للتوجه نحو المراكز الخاصة ودفع مبالغ تحتاج لقروض أو سلف مالية كبيرة لتغطية هذه الخدمة التي تغيب أو يتم تغييبها عن القطاع الصحي العام وفق قولهم.

من جهته بين عضو المكتب التنفيذي لمحافظة اللاذقية المختص بقطاع الصحة موفق صوفي، إن هناك نقصاً في بعض الأصناف الدوائية والمستلزمات الطبية في المشافي العامة، في حين أن الأدوية الإسعافية متوفرة بشكل كامل دون أي نقص.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف صوفي: إن الأدوية الخاصة بالأمراض النادرة، فهي بالسابق كانت مؤمّنة بشكل دائم، إلا أن ظروف الحصار الجائر على بلدنا وقرار الاستجرار المركزي للأدوية عبر وزارة الصحة، أثرا بشكل سلبي على توافر الأدوية في المشافي العامة.

وأردف بأنه قبل قرار الاستجرار المركزي منذ عدة سنوات لم يكن هناك معاناة في توفير الدواء إذ كانت أي مديرية ترفد مشافيها بما ينقّصها بشكل فوري، أما وفق الاستجرار المركزي فتضطر للطلب عن طريق الوزارة وبالتالي أثر بشكل كبير على توافر الأدوية والمستلزمات الطبية.

ونوّه عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع الصحة بتوافر المواد الطبية بأقسام الإسعاف بكافة المشافي العامة إضافة للكوادر الصحية الإسعافية التي تقوم بجهود كبيرة على مدار الساعة.

وأكد صوفي أنها حصراً في مركز العلاج الكيميائي بمشفى تشرين الجامعي، وفي ظل الظروف الحالية لا يمكن توفيرها في باقي المشافي، حسب ما ذكر.

دمشق تحصل على 400 ألف ليتر مازوت والحاجة 700 ألف ليتر وتتزود بـ600 ألف ليتر بنزين وحاجتها مليون ليتر

مصدر رسمي لـ«الوطن»: ورود شحنة جديدة من الغاز.. والمواطن سيلمس تحسناً واضحاً قريباً

فادي بك الشريف

كشفت مصادر رسمية في دمشق لـ«الوطن» عن تحسن واقع إنتاج أسطوانات الغاز ليصل الإنتاج اليومي بدمشق لأكثر من 20 ألف أسطوانة يومياً مقارنة مع الفترة السابقة التي انخفض فيها الإنتاج إلى ما دون الـ12 ألف أسطوانة بسبب تأخر وصول التوريدات.

وبينت المصادر ورود شحنة جديدة من الغاز، الأمر الذي انعكس على واقع الإنتاج، وبالتالي زمن وصول رسالة التعبئة، على أن يلمس المواطن تحسناً في الرسائل تتراوح بين الـ60 و65 يوماً، مقارنة مع الفترة السابقة التي انخفض فيها الإنتاج إلى ما يقرب من النصف وبالتالي وصول مدة استلام الأسطوانة حتى 90 يومياً بعد أن كانت عند 65 يوماً.

هذا وتعرض موضوع «الغاز» لانتقادات كبيرة خلال الفترة الماضية، تزامن مع جملة من الانتقادات لتأخر زمن ورود الرسائل، بسبب تأخر التوريدات ما انعكس انخفاضاً على الإنتاج لحدود 11 ألف أسطوانة يومياً، ولكن طرأ تحسن في واقع استجرار المادة، وبالتالي من المقرر أن يتقلص زمن الرسالة حسب المصادر.

في السياق اعتبرت المصادر أن تأخر التوريدات دفع عدداً من المواطنين والمطاعم إلى اللجوء إلى السوق الحرة، حيث وصل فيها سعر الأسطوانة المنزلية إلى نحو 400 ألف ليرة علماً أن سعرها المدعوم يقدر بـ22 ألف ليرة، في حين بلغ سعر أسطوانة الغاز الصناعي نحو 700 ألف ليرة.

وتزامن ذلك مع صدور قرار برفع سعر أسطوانة الغاز المنزلي بالسعر الحر داخل وخارج البطاقة الذكية باستثناء «المدعومة» إلى 150 ألف ليرة ناهيك بأجور التحميل، ورفع سعر أسطوانة الصناعي إلى 240 ألف ليرة، بينما تصل من المعتمد إلى المطاعم بسعر 285 ألف ليرة حسب ما تؤكده المصادر، علماً المكاتب التنفيذية تحدد أسعار الأسطوانات في المناطق التي لا يجرى الإيصال إليها من شركة محروقات، إضافة إلى تحديد أجور إيصالها وتركيبها من موزعي المادة.

وأكدت المصادر أن المطاعم تحصل على الغاز بشكل جزئي من إجمالي الإنتاج اليومي، بحيث تصل نسبة الأسطوانات التي تحصل عليها إلى 5 بالمئة، ولكن بسبب عدم كفاية الكميات تضطر المطاعم إلى الاعتماد على مصادر أخرى.

وحول واقع المازوت، أوضحت المصادر أنه لا تعديل على عدد الطلبات اليومي للمخصصات العامة من المازوت التي تصل إلى 18 طلباً يومياً لتغطية كل القطاعات بما فيها التدفئة بمعدل طلبين بما يعادل 400 ألف لتر كميات إجمالية من المازوت، في حين يصل عدد طلبات البنزين المخصصة لدمشق إلى 26 طلباً بما يعادل 600 ألف لتر يومياً، علماً أن حاجة دمشق أكثر من هذه المخصصات، ووصلت سابقاً إلى أكثر من 700 ألف لتر مازوت، وأكثر من مليون لتر بنزين يومياً، ولكن انخفضت نتيجة لواقع التوريدات.

وأضافت المصادر إن أي تحسن في التوريدات ينعكس بشكل مباشر على توزيع المادة، مبينة أن نسبة توزيع مازوت التدفئة لم تتجاوز حتى الآن 10 بالمئة من إجمالي عدد المسجلين والبالغ نحو 510 الاف عائلة، في حين يصل زمن وصول رسالة البنزين إلى الأسبوعين وسطياً.

وكانت أكدت مصادر جمعية معتمدي الغاز أن أسعار الكيلوغرام من الغاز المنزلي سجلت رقماً قياسياً جديداً في سلم أسعار المحروقات مسجلة 42 ألفاً في بعض مناطق الريف في حين سجل الكيلوغرام في بعضها 50 ألفاً، واختلفت عملية تعبئة الطباخات الصغيرة بمادة الغاز المنزلي حسب حجمها وحسب رغبة المستهلك وحاجته.

مؤسسة حكومية تعجز عن إصلاح مصعد وتأمين آلة تصوير

المتقاعدون يضطرون للصعود إلى الطابق الخامس.. والمدير: رفعنا كتاباً للإدارة العامة وما زلنا ننتظر

السويداء- عبير صيموعة

أكثر من مئة مراجع يومياً من المتقاعدين أو ذويهم ممن يقصدون مؤسسة التأمينات الاجتماعية في السويداء يجاهدون للوصول إلى مقصدهم في مبنى المؤسسة المؤلف من خمسة طوابق من جراء تعطل المصعد الكهربائي في المؤسسة منذ أشهر عديدة، هذا فضلاً عن عدم قدرتهم على الحصول على الأوراق المطلوبة إلا بعد النزول والصعود بغية تصوير تلك الأوراق من جراء تعطل آلة التصوير الوحيدة في المؤسسة أو اضطرارهم للانتظار حتى يتسنى للموظف الخروج خارج المديرية وتصوير الأوراق المطلوبة للمراجعين من مبدأ تقديم الخدمة لكبار السن وخاصة أصحاب الأمراض المزمنة من المتقاعدين، حيث يبلغ عدد المشتركين في المؤسسة من عمال القطاع العام نحو 30 ألف عامل والقطاع الخاص نحو 11 ألف عامل، أما إجمالي عدد المعاشات فيتجاوز 15ـ5 ألف معاش.

وأكدت شكاوى الأهالي من المتقاعدين والتي وردت إلى «الوطن» أن تعطل المصعد الكهربائي في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في السويداء منذ العام الماضي وعدم قدرة الإدارة على إصلاحه أوقع الكثير من المراجعين بإشكالية متابعة الأوراق التأمينية المطلوبة لزوم التقاعد أو دفع التأمين أو قبض التعويضات كما حرم الكثير من المتقاعدين من تسيير أعمالهم نظراً لعجزهم عن مراجعة المؤسسة ومتابعتهم أوراقهم بالانتقال من طابق إلى آخر خاصة مع عدم وجود المصعد.

كما أشار كثير من المراجعين لـ«الوطن» إلى عدم قدرتهم على الحصول على كثير من الأوراق بسبب تعطل آلة التصوير ضمن المؤسسة واضطرارهم رغم كبر سنهم ومرضهم للنزول خمسة طوابق والخروج خارج المبنى لتصوير الأوراق المطلوبة، مؤكدين ضرورة العمل على إصلاح أحد المصعدين ضمن المبنى لحاجة جميع المراجعين له نظراً لأعمارهم التي تبدأ من سن 60 عاماً، كما أشار البعض متهكماً بالقول: كيف لمؤسسة خدمية جميع منتسبيها من كبار السن والمرضى ولا تستطيع وضع مصعد واحد بالخدمة على أقل تقدير، فضلاً عن عدم تأمينها أبسط احتياجاتهم وهو الحصول على نسخة من أوراقهم التأمينية من دون رحلة التكلفة معاناة مع تصويرها.

بدوره مدير مؤسسة التأمينات الاجتماعية في السويداء أيمن أبو حلا أكد لـ«الوطن» أحقية مطالب المراجعين للمؤسسة بضرورة وجود مصعد كهربائي على أقل تقدير، خاصة أن جميع المراجعين أو معظمهم من المتقاعدين وكبار السن وأصحاب الأمراض، موضحاً أنه أمام مطالب المشتركين الذين يراجعون الإدارة يومياً بضرورة تأمين المصعد طوال ساعات الدوام الرسمي تم رفع كتاب لـلإدارة العامة حول ضرورة إصلاح أحد المصعدين لكونه يتعذر إصلاح الآخر نظراً لقدمه وكثرة أعطاله وما زلنا ننتظر تزويدنا بتكاليف عمليات الإصلاح تلك.

أما فيما يتعلق بآلة التصوير فلم ينف أبو حلا تعطل آلة التصوير المخدمة لكل الأقسام في المؤسسة، مؤكداً تعرض الموظفين يومياً لاحتجاجات المراجعين حول عجزهم عن النزول لطوابق المؤسسة الخمسة بهدف تصويرهم الأوراق المطلوبة، موضحاً أنه تم كذلك رفع كتاب إلى الإدارة العامة بتكلفة الإصلاح وننتظر قرار صرف قيمة تكلفة عملية الإصلاح.